ولا احد من البشر احدثه ويعلم انه لابد من محدث فكل احد يعلم ان له خالقا خلقه
ويعلم انه موجود حي عليم قدير سميع بصير ومن جعل غيره حيا كان اولى ان يكون
حيا ومن جعل غيره عليما كان اولى ان يكون عليما ومن جعل غيره قادرا كان
اولى ان يكون قادرا ويعلم ايضا ان فيه من الاحكام ما دل على علم الفاعل ومن
الاختصاص ما دل على ارادة الفاعل وان نفس الحدوث لا تكون الا بقدرة
المحدث فعلمه بنفسه المعينة المشخصة الجزئية تفيده العلم بهذه المطالب
وغيرها كما قال تعالى وفي انفسكم افلا تبصرون **فصل** اذا تبين ذلك
فالاية والعلامة والدلالة على الشيء يجب ان يكون ثبوتها مستلزما لثبوت
المدلول التي هي اية له وعلامة عليه ولا يفتقر في كونها اية وعلامة ودلالة
الى ان تندرج تحت قضية كلية سواء كان المدلول عليه قد عرفت عينه او لم تعرف
عينه بل عرف على وجه مطلق مجمل فالاول مثل ان يقال علامة دار فلان ان على
بابها كذا او على مثبتها كذا او علامة فلان انه كذا وكذا فاذا رايت تلك العلامة
عرف ذلك المعين والثاني ان يقال علامة من يكون اميرا او قاضيا ان تكون
هيئته كذا وكذا فاذا راى تلك الهيئة علم ان هناك اميرا او قاضيا وان لم
تعلم عينه واذا كان كذلك فجميع المخلوقات مستلزمة للخالق سبحانه وتعالى
بعينه وكل منها يدل بنفسه على ان له محدثا بنفسه ولا يحتاج ان يقرن بذلك
ان كل محدث فله محدث كما قدمناه ان العلم بافراد هذه القضية لا يجب ان
تتوقف على كليتها بل قد تكون دلالته على المحدث المعين اظهر واسبق و
لهذا كان ما يشهده الناس من الحوادث ايات دالة على الفاعل المحدث بنفسها
من غير ان يجب ان يقرن بها قضية كلية ان كل محدث فله محدث وهي ايضا
دالة على الخالق سبحانه من حيث يعلم انه لا يحدثها الا هو فانه كما يستدل على
ان المحدثات لابد لها من محدث قادر عليم مريد حكيم فالفعل مستلزم القدرة

والاحكام

والاحكام يستلزم العلم والتخصيص مستلزم الارادة وحسن العاقبة
يستلزم الحكمة فكل حادث يدل على ذلك كما يدل عليه الاخر وكل حادث
كما دل على عين الخالق فكذلك الاخر يدل عليه فلهذا كانت المخلوقات
ايات عليه وسماها ايات والايات تفتقر في كونها ايات الى قياس كلي لا قياس
تمثيلي ولا قياس شمولي وان كان القياس شاهدا لها ومؤيدا لمقتضاها
لكن علم القلوب بمقتضى الايات العلامات لا يجب ان تقف على هذا القياس بل
يعلم موجبها ومقتضاها وان لم يخطر لها ان كل ممكن فانه لا يترجح احد طرفيه
على الاخر الا بمرجح او لا يترجح وجوده على عدمه الا بمرجح ومن هنا يتبين
لك ان ما يتنازع فيه طائفة من النظار من ان علة الافتقار الى الصانع هل
هو الحدوث او الامكان او مجموعهما لا يحتاج اليه وذلك ان كل مخلوق فنفسه
وذاته مفتقرة الى الخالق وهذا الافتقار وصف له لازم ومعنى هذا ان حقيقته
لا تكون موجودة الا بخالق يخلقه فان شهدت حقيقته موجودة في الخارج علم
انه لابد لها من فاعل وان تصورت في العقل علم انها لا توجد في الخارج الا بفاعل
ولو قدر انها تتصور تصورا مطلقا علم انها لا توجد الا بفاعل فهي في نفسها
لا توجد الا بفاعل وهذا يعلم بنفس تصورها وان لم يشعر القلب بكونها حا
دثة او ممكنة وان كان كل من الامكان والحدوث دليلا ايضا على هذا الافتقار لكن
الحدوث يستلزم وجودها بعد العدم وقد علم انها لا توجد الا بفاعل والامكان هو
يستلزم انها لا تكون الا بموجد وذلك يستلزم اذا وجدت ان تكون بموجد وهي
من حيث هي هي وان لم تندرج تحت وصف كلي يستلزم الافتقار الى الفاعل اي
لا تكون موجودة الا بالفاعل ولا تدوم وتبقى الا بالفاعل المبقي المديم لها فهي
مفتقرة اليه في حدوثها وبقائها سواء قيل ان بقاها وصف زائد عليها
او لم يقل وهذا يعلم العقل بالضرورة ان هذا الحادث لا يبقى الا بسبب يبقيه

Copyright King Saud University